

أثر الآليات العملية والطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة - في ثلاث جامعات الليبية

د. أكرم علي زويبي / أستاذ مشارك / بقسم التمويل / كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
د. ناصر عبد العاطي الزليتي / أستاذ مساعد / بقسم الإدارة العامة / كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
د. سامي سالم الحصاد / محاضر بقسم المحاسبة / كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات العملية والطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا، ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم تصميم استمارة استبيان لأغراض جمع بيانات الدراسة والتي وزعت باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية (بنغازي، سرت، عمر المختار). حيث تم نشر استمارة استبيان باستخدام تقنية (Google Form) وتم استلام عدد 49 استمارة استبيان منها 42 استمارة صالحة للتحليل، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها انه لا يوجد أثر الآليات العملية والطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا.

الكلمات الدالة: الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآليات العملية للقضاء على الفساد المالي والإداري، الطرق العلمية لمكافحة الفساد المالي والإداري
An impact of practical mechanisms and scientific methods for anti-corruption in Libya: Opinions of accounting staff members at three Libyan universities

Abstract

The study aims at identifying the impact of practical mechanisms and scientific methods in order to curb financial and administrative corruption in Libya. To achieve this aim, a questionnaire is designed to collect data using a simple random sample method. Also, the questionnaire is published using Google Forms. In addition, 49 questionnaires are received, of which 42 are valid for analysis. Finally, many results are reached, the most important of which is that there is no an impact of practical mechanisms and scientific methods on anti-corruption in Libyan business environment.

Keywords: Financial and Administrative Corruption in Libya, Practical Mechanisms and Scientific Methods Anti-Corruption.

المقدمة :

يعد الفساد المالي والإداري من الظواهر الهدامة التي تواجه كافة دول العالم والبلدان العربية على وجه الخصوص (جودي، 2011). حيث أخذ ينخر في جسد تلك المجتمعات من خلال عرقلته لجهود التنمية المستدامة المبذولة من قبل الحكومات (Mohammed, 2013). والقيام بأعمال التهرب الضريبي بكافة أنواعه وما يترتب عليه من فقدان أموال كان ينبغي لها أن تدخل الخزنة العامة وتقول بها المشروعات التنموية، فضلا عن هروب الاستثمار المحلي للخارج وعزوف الاستثمار الأجنبي عن الدخول في بلدان لها معدلات مرتفعة للفساد المالي والإداري، كما يؤدي الفساد إلى تشويه التنمية الاقتصادية، عبر التخصيص غير الأمثل للموارد وكذا الإنفاق العام (بن عزوز، 2016). ولمكافحة هذه الجريمة صاغت العديد من الدول تشريعات للقضاء عليها، ومن بين تلك الدول ليبيا، والآتي بيان مقتضب للإطار التشريعي الليبي لمكافحة الفساد المالي والإداري.

الخلفية التاريخية للفساد المالي والإداري في ليبيا

انتشار ظاهرة الفساد بكافة أنواعه في ليبيا لم تعد خافية على احد وليست وليدة اللحظة، وإنما هي متجذرة في المجتمع الليبي منذ أكثر من أربعة قرون مضت، حيث أن تاريخ الفساد المالي والإداري في ليبيا يعود إلى العهد العثماني (Otman and Karlberg, 2007). وزادت وتيرته في فترة ما بعد الاستقلال واكتشاف النفط¹ (Vandewalle, 2006). وثمة مشكلة خطيرة أخرى - حدثت خلال وبعد الثمانينيات من القرن الماضي - وتمثل في الأجور المنخفضة² في القطاع العام (Venard and Hanafi, 2008). مما حد من الإنتاجية و شجع على انتشار الفساد في البلاد وخصوصا الرشوة (Porter and Yergin, 2006). كما تم تحديد بعض أسباب الفساد والتي قد ترجع إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها بعض الدول مثل التحول من النظم الشمولية إلى التعددية أو ما يعرف اصطلاحا بثورات الربيع العربي (تونس، مصر، اليمن، ليبيا). أو بعد حروب وصراعات (ليبيا، سوريا، العراق، أفغانستان، الصومال، اليمن). وما يترتب عليها من حدوث فراغ في السلطة وما يتبعه من تهميش دور الهيئات الرقابية ومن ثم وجود بيئة اجتماعية يتعرع فيها الفساد (عبد الجبار، 2012). فضلا عن التحول من النظم الاشتراكية إلى المنافسة واقتصاد السوق وانفتاح الاقتصادي، وهذه التحولات جميعها مرت بها ليبيا خلال العقود الاربعة الاخيرة. وعموما، يمكن القول بأن الفساد المالي والإداري استشري في هيئة شبكات وأصبح يمارس جهرا نهارا بعد فبراير 2011 (ديوان المحاسبة الليبي، 2015). وفي السياق ذاته، صنفت ليبيا خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرون في الترتيب في اعلي معدلات الفساد في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية (أنظر الجدول رقم (1) أدناه).

جدول رقم (1) ترتيب ليبيا في مدركات الفساد المالي والإداري حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية

| ت | السنة | الدرجة من 100 | الترتيب | عدد الدول | عدد الدول بعد ليبيا |
|---|-------|---------------|---------|-----------|---------------------|
| 1 | 2009 | 21 | 160 | 176 | 16 |
| 2 | 2010 | 22 | 146 | 178 | 32 |
| 3 | 2011 | 20 | 168 | 183 | 15 |
| 4 | 2012 | 21 | 160 | 174 | 14 |
| 5 | 2013 | 15 | 170 | 175 | 5 |
| 6 | 2014 | 18 | 166 | 174 | 8 |
| 7 | 2015 | 16 | 161 | 167 | 6 |

¹ في تلك الإثناء أثرت فنة معينة من عامة أفراد المجتمع ثراء فاحش عرفت فيما بعد بأغنياء النفط.

² تزامنت تلك الفترة مع التحول إلى النظام الاشتراكي وأيضاً إصدار القانون رقم 15 لسنة 1981 بشأن المرتبات والأجور وما في حكمها، والذي استمر العمل به لثلاثة عقود تقريبا

| | | | | | |
|----|-----|-----|----|------|----|
| 6 | 176 | 170 | 14 | 2016 | 8 |
| 9 | 180 | 171 | 17 | 2017 | 9 |
| 10 | 180 | 170 | 17 | 2018 | 10 |

المصدر: منظمة الشفافية العالمية من تقارير مختلفة

من خلال ما تم عرضه في الجدول رقم (1) يتضح أن مدى درجات سلم مدركات الفساد المالي والإداري في ليبيا 6 درجات على مدار العشر السنوات الأخيرة، بمعنى أعلى درجة تحصلت عليها ليبيا كانت 22 من 100 عام 2010 وترتيبها آنذاك 146 من أصل 178 دولة ويتأتي بعدها 32 دولة، وأقل درجة كانت سنة 2016 حيث تحصلت على 14 درجة من 100 وبترتيب 170 من أصل 176 أى جاء بعد ليبيا 6 دول، الأمر الذي يعد مؤشرا خطيرا باعتبار ليبيا من أكثر دول العالم فسادا.

الإطار التشريعي الليبي للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري:

انتشرت في ليبيا كافة أنواع الجرائم وخاصة ما يتم الحصول عليه من أموال غير مشروعة و/أو من مصادر مشبوهة وهو ما عرف اصطلاحا بتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وعليه شرعت السلطات التشريعية الليبية المتعاقبة إلى إصدار العديد من القوانين للحد من تلك الظاهرة والتي يمكن سرد بعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قانون الحجز الإداري رقم (152) لسنة 1970م.
- قانون الجرائم الاقتصادية رقم (2) لسنة 1979م.
- قانون من أين لك هذا رقم (3) لسنة 1986م.
- قانون التطهير رقم (10) لسنة 1996م.
- قانون مكافحة غسل الأموال رقم (2) لسنة 2005م.
- قانون التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد رقم (10) لسنة 2005م.
- قانون مكافحة الفساد رقم (11) لسنة 2014م.
- منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (7) بشأن مكافحة غسل الأموال لسنة 2012م.

يلاحظ مما سبق، تعدد الإصدارات التشريعية الليبية لتغطي كافة أنواع الجرائم الاقتصادية ومن أهمها الفساد المالي والإداري ومظاهره وأشكاله، وهذا أن دل على شيء إنما يدل على أن الهيكلة التشريعية والقانونية في ليبيا محكمة إلى حد بعيد، وبالرغم من ذلك، شهدت ليبيا العديد من الخروق لهذه التشريعات، وبالتالي يمكن القول بأن الإشكالية ليست في الهيكلة التشريعية وإنما تكمن في عدم إمكانية أنفاذ القانون، خاصة في ظل الفوضى والانقسام السياسي التي تشهدها ليبيا في الفترة الراهنة (القماطي وآخرون، 2018).

مشكلة الدراسة

في سبتمبر 2001، شن العقيد معمر القذافي هجوما قويا ضد الفساد المالي والإداري، داعيا إلى وقف الإنفاق الحكومي إلى أن يتم التصدي لهذه المشكلة، و بمجرد انتقده للفساد في القطاع العام، حكمت محكمة الشعب على وزير المالية - أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية في ذلك الوقت - و بعض المسؤولين الآخرين بتهمة الرشوة والتزوير وإلحاق أضرار بالملتمكات العامة

(Vandewalle, 2012). وقد كان برنامج الخصخصة احد أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي التي استخدمت في ذلك الوقت (Otman and Karlberg, 2007). وكان الهدف من البرنامج يكمن في تخفيض النفقات العامة - بالتخلص من الشركات الفاشلة - (زوي والنخاط، 2013) وليس لأغراض مكافحة الفساد المالي والإداري.

تزامنت تلك الفترة (سبتمبر 2001) مع انهيار كبرى الشركات العالمية مثل Enron, Tyco, WorldCom and Health South بسبب الفضائح المالية (Coglianese, 2007)، وتورط أحد أكبر مكاتب المحاسبة Arthur Andersen - في فضيحة محاسبية تعرف بعمليات الاستثمار في الوحدات ذات الأغراض الخاصة - مع شركة Enron (Nelson et al., 2008) و فضائح أخرى مع عملاء آخرون كبدوا شركة المحاسبة مبالغ طائلة متمثلة في تعويضات مالية Waste Management (Cahan et al., 2011)، في يوليو 2002، وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قانون Gorge W. Bush Sarbanes-Oxley الذي يفرض عددا من قواعد التحكم المؤسسي على الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية (Romano, 2004)، وبالتالي اعتبرت من أبرز آليات مكافحة الفساد المالي والإداري، بالإضافة الى اخلاقيات العمل، والإصلاح المؤسسي، ، والمحاسبة القضائية أو الجنائية، وبناء عليه فإنه هذه الدراسة تحاول الإجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر الآليات العملية والطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات العملية والطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في بيئة الأعمال الليبية: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية، وقبل ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية والتي تهدف للتعرف على:

1. أكثر الفئات العمرية ممارسة لأعمال الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر عينة الدراسة.
2. دوافع الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر عينة الدراسة.
3. الجنس الأكثر ممارسة لأعمال الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر عينة الدراسة.
4. المستويات التعليمية الأكثر تمرسا في أعمال الفساد المالي والإداري في ليبيا
5. القطاعات المنتشرة فيها ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا.
6. الآليات العملية المناسبة للقضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا.
7. الطرق العلمية الملائمة لمكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا.
8. العلاقة بين متغيرات الدراسة (الآليات والطرق) والصفات الشخصية لممارسي الفساد المالي والإداري في ليبيا.

فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤل الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تمت صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد مظاهر للفساد المالي والإداري في ليبيا متمثلة في الصفات الشخصية للممارسين له (مثل العمر، الدوافع، الجنس، المستوى التعليمي والقطاعات).

$$H_{10} : \mu \geq 3$$

$$H_{11} : \mu > 3$$

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا تتوفر آليات عملية وطرق علمية للحد من الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية.

$$H_{20} : \mu \geq 3$$

$$H_{21} : \mu > 3$$

الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين الصفات الشخصية لممارسي الفساد المالي والإداري في ليبيا والآليات العملية والطرق العلمية للحد من الفساد المالي والإداري.

$$H_{30} : -0.5 \leq r \leq 0.5$$

$$H_{31} : -0.5 > r < 0.5$$

الفرضية الرئيسية الرابعة:

وتنص هذه الفرضية على "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للصفات الشخصية لممارسي للفساد المالي والإداري في ليبيا على الآليات العملية والطرق العلمية للحد من الفساد المالي والإداري في ليبيا". ويتوقف اختبار هذه الفرضية على سابقتها، فإذا ما وجدت علاقة سواء بالسلب أو الإيجاب فسيتم اختبار هذه الفرضية والذي قد تكون نتيجته إما رفض أو عدم رفض الفرضية، ولكن إذا لم تكن هناك علاقة فذاك يعني انه لا يوجد إثر ويتم رفض الفرضية وبدون إجراء اختبار.

الإطار النظري

معنى الفساد

الفساد في اللغة - اصطلاحاً - (فَسَدَ الشَّيْءُ يَفْسُدُ بِالضَّمِّ فَسَادًا) فَهُوَ (فَاسِدٌ). وَ (فَسَدَ) بِالضَّمِّ أَيْضًا (فَسَادًا) فَهُوَ (فَسِيدٌ) وَ (أَفْسَدَهُ فَفَسَدَ) وَلَا تَقُلْ: انْفَسَدَ، وَ (الْمَفْسَدَةُ) ضِدُّ الْمَصْلَحَةِ (مختار الصحاح - باب الفاء)، استعمل لفظ "الفساد" بمفرداته وأبعاده وغاياته "إسقاطاته" في كتاب الله العزيز، في مواطن عدّة، ومواقع متباينة، بمعانٍ مختلفة، ودلالات متغايرة، وقد فُيِّرَ على ستة أوجه هي كالآتي:

1. الفساد يعني المعاصي ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة - 11، 12) يعني: لا تعملوا فيها بالمعاصي،
2. ويعني الهلاك ومنه قوله سبحانه وتعالى ﴿وَفَضَّلْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ (الإسراء - 4) معنى لَتُفْسِدُنَّ: لتُهْلِكُنَّ في الأرض مرتين.

3. ويعني أيضا قحط المطر وقلة النبات، كقوله جلّ ثناؤه ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم - 41).
4. كما يعني القتل، مثل قوله تعالى ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرُونَ أَيُّكُمْ أَقْسَمُوا لِيُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (الأعراف - 127)، أي: ليقتلوا.
5. بالإضافة إلى معني الخراب بالظلم والجور، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (البقرة - 205).
6. وأخيرا الفساد يعني السحر، كقوله جلّ من قائل ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَابِطٌ لَكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (يونس - 81)، يعني: السحرة.

والآيات الواردة في القرآن الكريم بمعنى الفساد واشتقاقاته وأفعاله، أكثر بكثير من أن تُذكر في هذه الدراسة.

تعريف الفساد

اتفق العديد من الدارسين و الكتاب و الباحثين على تعريف الفساد المالي والإداري بأنه سوء استخدام السلطة (الوظيفة) العامة لأغراض تحقيق مآرب أو مقاصد (أهداف) شخصية خاصة (Dearden, 2003; Treisman, 2007; Sullivan, 2009; Stockemer and Sundström, 2013)، قد يصاحب هذا التعريف قصورا في بعض النواحي، مثلا الجزء الأول من التعريف " سوء استخدام السلطة (الوظيفة) العامة" والذي قد يفهم منه أن الفساد مقتصر فقط في القطاع العام، وهذا ما تؤيده بعض الدراسات التي تناولت الفساد في قطاعات بعض الدول (Jain, 2001; Aidt, 2003; Hogdson and Jiang, 2007). في المقابل هناك العديد من الفضاءات المالية في الشركات الكبرى والتي يمكن اعتبارها نوعا من الفساد المالي (Li, 2010)، أيضا هناك فساد متجذر داخل القطاع الخاص نفسه بمعنى آخر أطرافه المختلفة تعمل ضمن القطاع الخاص (Argandoña, 2003)، ومن هنا حاولت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) أن يشمل تعريف الفساد عدداً من العناصر الأساسية (Sullivan, 2009) والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

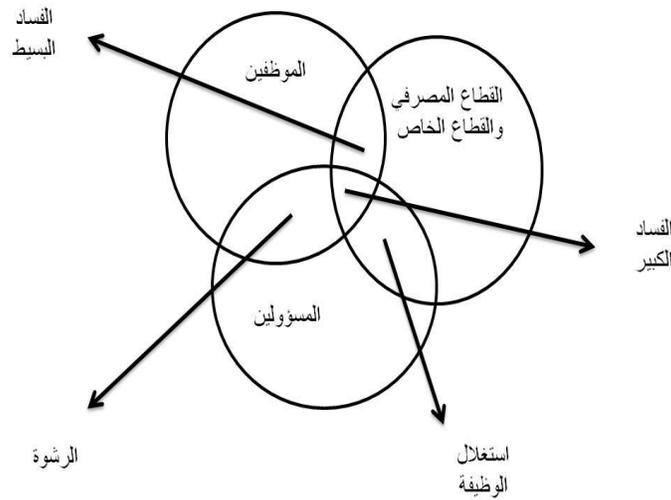
1. ينطبق وبشكل متناسب على جميع القطاعات الإدارية الثلاثة: القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني.
2. يشير إلى كل من الإساءات النظامية والفردية التي يمكن أن تتراوح من عدم الأمانة إلى الأنشطة غير القانونية والإجرامية.
3. يغطي المتعلقات المالية وغير المالية.
4. يشير إلى أهمية أنظمة الحوكمة في ضبط وتنظيم ممارسة السلطة.
5. يسلط الضوء على التكاليف غير الفعالة المرتبطة بالفساد، وتحويل الموارد من الاستخدام المقصود إلى استخدامات غير ذات جدوى.

مظاهر وأشكال الفساد المالي والإداري

يأخذ الفساد المالي والإداري العديد من المظاهر أهمها الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، الابتزاز، التزوير، إهدار المال العام وغسل الأموال (الجوارين، 2016). يغطي الفساد مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية مثل الاختلاس والابتزاز والمحسوبية وإعطاء الهدايا والكسب غير المشروع والرشوة وغسل الأموال والوساطة وما إلى ذلك من الأعمال المشبوهة (Kayrak, 2008). ويمكن حصر الفساد المالي والإداري في الآتي: الرشوة، اختلاس الأموال العامة، الاتجار بالنفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وإخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد، وغسل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد، وعرقلة سير العدالة، الاحتيال، النصب، المحاباة، المحسوبية، التزوير، التسيب الإداري (عبود، 2010: محمد، 2016). ويعرف تقرير الديوان الفساد ويحدد مرجعيته وأسبابه في:

"الفساد هو آفة العصر وهو معرقل التنمية والحضارة وكل الأزمات والحروب التي تعانيها الدولة ترجع إلى الفساد المستشري في مختلف شرائح المجتمع، بسبب ظروف المرحلة الانتقالية واستغلال ضعف النفوس لحالة عدم الاستقرار التي تمر بها الدولة لتحقيق مكاسب خاصة على حساب الوطن والمجتمع" (ديوان المحاسبة الليبي، 2016: 55). كما حدد التقرير المسؤولين عن أعمال الفساد المالي والإداري في ليبيا والمتمثل في فساد المسؤولين ويسمى أحيانا بالفساد الكبير (Gross Corruption) ويمارس من قبل الإدارات الحكومية العليا، وفساد الموظفين ويصنف كفساد صغير (Minor Corruption) ويقوم به موظفي الدرجات الوظيفية العامة الدنيا، وفساد القطاع المصرفي، وفساد القطاع الخاص وتحديدًا أنشطة المقاولات والتوريد عندما يتعاملون مع القطاع العام، والعلاقة بين المسؤولين عن الفساد ونوع الفساد الناتج من العلاقة يمكن توضيحها في الشكل رقم (1) المبين أدناه:

شكل رقم (1) العلاقة بين المسؤولين عن الفساد وأنواع الفساد



المصدر بتصرف: (بونس و أحمد، 2012: 190).

والجدول رقم (2) المدرج أدناه يبين بشئ من التفصيل أنواع الفساد ومصادره وكيفية اكتشافه ومعالجته وتكاليف المعالجة ودرجة علانيته
جدول رقم (2) الفساد وأنواعه

| نوع الفساد | المصدر | شمولية التأثير | سهولة الاكتشاف | سرعة المعالجة | تكلفة المعالجة | درجة العلنية |
|--------------------|------------------------------|-----------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------------|-----------------|-----------------------|
| الفساد الصغير | صغار الموظفين | جزئي ومحدود | سهل الاكتشاف | يعالج بسرعة | بسيط | واضح |
| الفساد الكبير | كبار المسؤولين | شامل التأثير | صعب الاكتشاف | بطيء المعالجة | مكلف | واضح إلى متوسط الغموض |
| الفساد السياسي | كبار السياسيين | شامل التأثير | في بعض الحالات صعب | بطيء المعالجة | مكلف | واضح إلى متوسط الغموض |
| الفساد الثقافي | مؤسسات الإعلام ومراكز البحوث | شامل التأثير | صعب الاكتشاف ومعقد | بطيء المعالجة | مكلف جدا | علني مبطن |
| الفساد البيروقراطي | الجهاز الإداري | محدود | سهل الاكتشاف | سريع المعالجة | مكلف جدا | غير واضح |
| الفساد الشامل | جميع الأجهزة | شامل معتمدا على شيوخ ثقافة الفساد | سهل الاكتشاف | بطيء جدا ويحتاج إلى منهجيات عمل معقدة | مكلف جدا | واضح |
| الفساد الجزئي | أجهزة وإدارات محددة | محدود التأثير | سهل الاكتشاف | سريع المعالجة | متوسط الى منخفض | غير واضح |
| الفساد الاجتماعي | المجتمع وثقافته وتراثه | شامل التأثير | صعب الإحساس به لوجود القناعات المسبقة | بطيء المعالجة | تكلفة عالية جدا | معلن ويفهم بالعكس |
| فساد القطاع الخاص | مدراء وموظفي الشركات | محدود | سهل الاكتشاف | سريع المعالجة | متوسط التكلفة | متوسط الوضوح |

المصدر: بوطورة وسمايلي (2019: 3)

وانعكاسا لما ورد في الجدول أعلاه على بيئة الاعمال الليبية، يمكن القول بأن جميع أنواع الفساد المذكورة يتم ممارستها في ليبيا وبشكل منقطع النظر وغير مسبوق على الاطلاق، وقد أمكن التأكيد على ذلك بناء على خبرة الباحثون في ملاحظة ما يدور في الدوائر الحكومية الليبية بدون استثناء في ممارسة هذه الافة.

الدراسات السابقة

الدوافع:

من خلال ما تم استعراضه في الدراسات السابقة والمتعلقة باعوامل المؤثرة في ظهور الفساد المالي والإداري ترجع بالدرجة الأولى إلى النواحي الاقتصادية، ومن هذا المنطلق أكدت دراسة (Van Rijckeghem and Weder, 2001) بأن هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في الأجور للقضاء على الفساد، وهذا ما نوهت إليه دراسة الشويرف وحيدر (2013) بأن البطالة وانخفاض المرتبات من الأسباب الاقتصادية الرئيسية لظهور هذه الافة، كما توصلت دراسة جاسم (2014) بأن هناك أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية أسهمت في نشأة ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق، وأخيراً، وجدت الدراسات التجريبية الأخيرة وجود علاقة سلبية بين الفساد والنمو الاقتصادي أو الاستثمار الأجنبي المباشر (Mauro, 1995; Wei and Shleifer, 2000).

الوازع الديني

وبينت دراسة خليف ومجيد (2011) على أهمية الوازع الديني في الحد من الفساد المالي والإداري، خلافاً لذلك أكد الشويرف وحيدر (2013) على انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف الليبي في ممارسة الفساد، ومن المعروف أن أغلب أفراد المجتمع الليبي مسلمين سنة على مذاهب الامام مالك ويطلبون بتطبيق الشريعة الإسلامية، في المقابل الشريعة الإسلامية تحرم الفساد تحريماً قطعياً والادلة على ذلك كثيرة لا يتسع المجال لحصرها ومنها قوله تعالى: **لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ** ﴿205- البقرة﴾، وفي السنة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "كل المسلم على المسلم حرام ماله وعرضه ودمه حسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم".

الجنس والعمر:

النساء أقل مشاركة في عمليات الفساد المالي والإداري (Swamy et al., 2001)، ويمكن معايير أعلى للسلوك الأخلاقي وأكثر اهتماماً بالصالح العام من الرجال (Rivas, 2013)، وفي المقابل، يبدو أن النساء الاستراليات أقل تسامحاً مع سيناريوهات الفساد مقارنة بنظرائهن من باقي نساء العالم أو من الرجال في استراليا نفسها (Bowman and Gilligan, 2008)، في المقابل تعتبر الفئة العمرية الأكبر من 30 سنة الأقل تبريراً للفساد على عكس الفئة الأصغر (Torgler and Valev, 2006).

القطاعات

أشارت دراسة (Gorsira et al., 2018) إلى أن القيم والمعايير الاجتماعية تعمل في القطاع الخاص وليس لها تأثير في القطاع العام مما اسهم في انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، وفي السياق ذاته أكدت دراسة (Burger and Holland, 2006) القطاع الخاص - وليس الجهات الحكومية - في وضع يمكنه قيادة المرحلة التالية في الحد من الفساد، وفي سياق متصل تفيد النتائج الواردة في دراسة (Buscaglia, 2003) على نمو الفساد في القطاع العام في عدد كبير من البلدان، في المقابل أقرت دراسة (2007) Hogdson and Jiang بوجود الفساد في القطاع العام والقطاع الخاص أيضاً والذي بدوره لا يخلو من الفضائح المالية بسبب الفساد في العديد من الشركات مثل (Enron, WorldCom, Adelphia and Parmalat).

المستويات المعيشية والتعليمية

الدول الأكثر تعليماً ، والدول الأقل ثراءً ، لديها فساد أقل (Glaeser and Saks, 2006)، لتعليل ذلك يرجع الى وجود علاقة سلبية وهامة وقوية بين الفساد والإنفاق الحكومي على التعليم، وهو ما يدعو للقلق خاصة في ظل انتشار الامية وقلة الإنفاق على التعليم (Mauro, 1998)، لذلك ينبغي على المواطنين ذوي التعليم العالي أن يتفاعلوا بشكل مختلف مع الفساد عن أولئك الذين لديهم تعليم أقل (Hakhverdian and Mayne, 2012)، علاوة على ذلك وجد أنه مع زيادة عدد الأشخاص المنخرطين في برامج التعليم العالي كلما انخفض معدل حدوث الفساد في البلدان (Cheung and Chan, 2008)، واخيرا ظهر التعليم باستمرار كعامل رئيسي لبعض المواقف المتعلقة بالفساد، حيث أظهر أن الأفراد الأكثر تعليماً لديهم مواقف أقل تقبلاً للسلوكيات الفاسدة (Truex, 2011).

طرق مكافحة الفساد المالي والإداري

وليبيا ليست بمعزل عن العالم الذي انقسم إلى فسطاطين، الأول - من ضمنه ليبيا - أصبح لديه الفساد مؤسسي وواقع ملموس ومعاش في المعاملات اليومية، وتم قبوله من بعض أفراد المجتمع وكل سلوك مخالف اعتبر شاذاً، بينما يتم رفض الفساد في بلدان عديدة من خلال مكافحته بطرق شتى منها على سبيل المثال لا الحصر: اخلاقيات العمل، الإصلاح المؤسسي، الحوكمة أو الحكم الرشيد والمحاسبة القضائية أو الجنائية.

المحاسبة الجنائية

ظهرت المحاسبة الجنائية في مدينة فلاسكو باسكتلندا منذ أكثر من 200 سنة مضت بالعثور على شهادات تفيد استخدام المحاسبة من قبل المحاكم في ذلك الوقت ثم احدث في الانتشار في كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (الكبيسي، 2013). وتعرف المحاسبة الجنائية بأنها تطبيق للمهارات المالية لاغراض التحقيق في قضايا معينة (بها شبهات مالية) عن طريق تقديم أدلة محددة وفي سياق القواعد المنظمة (Ijeoma, 2015)، وتتضمن المحاسبة الجنائية بعض العناصر منها: معرفة الاحتيال، الخبرة المالية، المعرفة والفهم لبيئة الاعمال وعمل النظم التشريعية (Koh et al., 2009)، وتختص المحاسبة الجنائية في كشف أعمال المحاسبة الخلاقية او الابداعية والتي تمارس من خلال الانشطة الاحتياطية على السجلات والقوائم المالية (Mukoro, 2013)، والاحتيال يعتبر شكلا من اشكال الفساد المالي والإداري.

الإصلاح المؤسسي

قبل الخوض في مفهوم الإصلاح المؤسسي، ينبغي التعريف بالمؤسسة، حيث اختلفت التعريفات حسب وجهات النظر المتباينة بين الباحثين في مجال التنظير المؤسسي، فعلى سبيل المثال عرفت المؤسسة بأنها " طريقة تفكير أو عمل مع بعض الانتشار والدوام ، والتي هي جزء لا يتجزأ من عادات المجموعة أو عادات الناس" (Burns and Scapens, 2000: 5- 6)، هذا التعريف ترجع جذوره الى الاقتصاد المؤسسي القديم الذي نادى به (Veblen, 1898) عندما طرح تساؤل: لماذا الاقتصاد ليس بعلم تطوري؟ حيث كان الهدف من هذه النظرية ان تحل محل المدرسة التقليدية الحديثة في الاقتصاد (Neoclassical Economics).

وبمرور الوقت ظهر فكر الاقتصاد المؤسسي الجديد بين الاقتصاديين خلال الستينيات من القرن الماضي، هذا الفكر أصر على ضرورة دراسة المؤسسات ضمن أطار الاقتصاد المؤسسي الجديد والذي يعرف المؤسسات بأنها "تتكون من القواعد، ومعايير

السلوك، وطريقة تطبيقها، توفر الفرصة المحددة في الاقتصاد الذي يحدد نوع النشاط الهادف المتجسد في المنظمات (الشركات والنقابات والهيئات السياسية وما إلى ذلك) " (Moll et al., 2006: 186).

وكلمة اصلاح تعني لغة التقويم والتحسين والتغيير والسلامة من العيوب، واصطلاحا إزالة الفساد وإرجاع الامر الى جادة الصواب أو على الاقل الى سابق عهده قبل الانفساد، وبالتالي يمكن الخروج بتعريف للإصلاح المؤسسي - من خلال ما تقدم - بأنه التحسين والتقويم المستمران لطريقة التفكير والعمل السائدة بين الافراد والجماعات داخل المجتمع (بما فيه المنظمات) بقصد تغيير بعض المفاهيم البائدة (بما شبهة فساد) واحلالها باخرى تتعامل مع الواقع بكفاءة وفاعلية أكثر.

الحوكمة

تختلف مفاهيم حوكمة الشركات على نطاق واسع، بحث أنها تميل إلى الوقوع في مجموعتان، تتعلق المجموعة الأولى من التعريفات بمجموعة من الأنماط السلوكية: أي السلوك الفعلي للشركات، من حيث مقاييس مثل الأداء والكفاءة والنمو والهيكل المالي ومعاملة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. تتعلق المجموعة الثانية بالإطار المعياري: أي القواعد التي تعمل بموجبها الشركات - مع القواعد التي تأتي من مصادر مثل النظام القانوني والنظام القضائي والأسواق المالية وأسواق العمل (Claessens and Yurtoglu, 2013)

تعد الحوكمة من بين العوامل التي تحدد مستوى الفساد، ووضح (Wu 2005) بأنه يمكن أن تؤدي الحوكمة الى الحد من الفساد عن طريق معالجة مشاكل الرئيس والوكيل، وتوضح نتائج دراسة (Dela Rama 2012) أن العمل وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات يتعارض مع الواقع العملي للفساد في مؤسسات القطاع العام، بمعنى أن هناك تأثير لفعالية حوكمة الشركات على الفساد، وتوصلت دراسة القمطاي واخرون (2018) بأن بعض آليات الحوكمة لها دورا فعال في اكتشاف عمليات غسل الاموال كأحد مظاهر الفساد المالي، كما أكد محمد وكرم (2004) بأن الحوكمة في المؤسسات الحكومية لها دورا حيويات في الحد من الفساد المالي والإداري

اخلاقيات العمل

من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في أي مجتمع ترجع بالدرجة الاولى الى غياب القيم الاخلاقية فيه، وفي هذا السياق أصبح تعزيز اخلاقيات العمل من الطرق العلمية لمكافحة الفساد، وعليه قدمت دراسات كلا من داود (2015) وابراهيم (2016) وخمسي (2016) بعض المعالجات لظاهرة الفساد منها: المحاسبة، المساءلة، الشفافية والنزاهة وهي في مجملها من ضمن إطار متطلبات اخلاقيات العمل (الجيباني، 2019). أوضحت دراسة حسين (2014) أن القواعد الأخلاقية لمهنة المراجعة دورا في الحد من الاحتيال المالي باعتباره من عناصر الفساد المالي والإداري.

من جهة أخرى، في الجزائر مثلا، حيث تمت ملاحظة بواسطة شراد (2015) بأن المنظمات لا تولي اهتماما لاخلاقيات العمل بالرغم من تفشي الفساد ولكن بدرجة أقل من ليبيا³، وفي الجزائر ايضا بينت نتائج دراسة زروقي (2017) ان اخلاقيات العمل لها تأثير ايجابي على سلوك موظفي مصلحة الضرائب الامر الذي يقلل من الفساد المالي والاداري ، ومن جانب آخر أكد الجيباني(2019) بأن هناك غياب لاخلاقيات العمل في مكافحة الفساد المالي والاداري.

³ لمزيد من التفاصيل راجع تقارير منظمة الشفافية العالمية فيما يتعلق بسلم مدركات الفساد المالي والاداري

الجانب العملي

ينقسم هذا الجزء من الورقة الى دراسة ميدانية ودراسة تحليلية وفقا للسياق التالي:

الدراسة الميدانية:

تم في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى الإجراءات الميدانية التي قام بها الباحثون وصولاً إلى الدراسة التحليلية، حيث يتضمن حدود الدراسة، وطريقة البحث المستخدمة لتجميع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة

حدود الدراسة:

تم إعداد هذه الدراسة في ظل وجود الحدود الأساسية وهي:

حدود موضوعية:

اقتصرت هذه الدراسة على "أثر الآليات العملية والأساليب العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة - في ثلاث جامعات الليبية (بنغازي، عمر المختار وسرت).

حدود مكانية وزمنية:

طبقت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة - في ثلاث جامعات الليبية (بنغازي، عمر المختار، سرت) لغرض استقصاء آرائهم حيال موضوع الدراسة وذلك خلال شهر 2019/2 م.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية لتجميع البيانات في هذه الدراسة تتمثل في استمارة الاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة المكونة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة - في ثلاث جامعات الليبية، في حين استخدمت المقابلة الشخصية كطريقة لتجميع بيانات أولية مساعدة للأداة الرئيسية، وذلك لتوضيح بعض النقاط أو الفقرات في صحيفة الاستبانة والتي قد يشوبها بعض الغموض.

أداة الدراسة:

تم بناء استمارة الاستبانة من خلال تطوير بعض المتغيرات والتي قسمت إلى فقرات لاستمارة الاستبانة، والتي قسمت إلى جزئيين رئيسيين هما: البيانات الديموغرافية عن ممارسي الفساد المالي والإداري من وجهة نظر المشاركين في الدراسة مثل الفئات العمرية، ودوافع الفساد، والنوع، والمستوى التعليمي، وأخيرا القطاعات. في حين خصص القسم الثاني لمتغيرات الدراسة وهي: آليات القضاء على الفساد المالي والإداري، وطرق مكافحة الفساد المالي والإداري.

إجراءات معالجة استمارة الاستبانة

اعتمد الباحثون نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبانة، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا الحقيقية) وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من اقل قيمة (5-1 = 4) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5 = 0.80) ثم تضاف هذه القيمة إلى اقل قيمة للمقياس للحصول مستوى المؤشر، كما في الجدول التالي:

جدول (3) بوضوح مستوى مؤشر محاور الدراسة

| مدى المؤشر | مستوى مؤشر |
|------------------------|------------|
| من 1 إلى أقل من 1.80 | منخفض جداً |
| من 1.8 إلى أقل من 2.60 | منخفض |
| من 2.6 إلى أقل من 3.40 | متوسط |
| من 3.4 إلى أقل من 4.20 | عالي |
| من 4.2 إلى أقل من 5 | عالي جداً |

ومن الجدول (2) أعلاه سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها من الدراسة - والمتمثلة في المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة - تقع في أي مستوي من المستويات الخمس المذكورة (منخفض جداً، منخفض، متوسط، عالي، عالي جداً).

صدق وثبات فقرات أداة الدراسة:

صدق فقرات استمارة الاستبيان

صدق استمارة الاستبانة: تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال العلوم الإدارية وعلم الاجتماع لما لهم من خبرة في هذا المجال، وطلب منهم إبداء الرأي حول محاور وفقرات استمارة الاستبانة، وذلك سواء بالحذف و/أو التعديل و/أو الإضافة، وبناء على مقترحات وملاحظات المختصين فقد تم تعديل استمارة الاستبانة عدة مرات حتى ظهرت الاستمارة في صورتها النهائية والتي وزعت فيما بعد على أعضاء هيئة التدريس.

ثبات فقرات استمارة الاستبيان

أما ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف. ولقياس مدي ثبات الاستبانة استخدم الباحثون معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من الثبات (معامل الثبات) فقرات (مؤشرات) ومحاور (معايير) الدراسة، وبأخذ الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات يتم الحصول على معامل الصدق لمحاور وفقرات الدراسة:

جدول رقم (4) ثبات وصدق فقرات استمارة الاستبيان

| ت | البيان | الثبات | الصدق |
|---|-----------------------------------------|--------|-------|
| 1 | آليات القضاء على الفساد المالي والإداري | 0.711 | 0.843 |
| 2 | طرق مكافحة الفساد المالي والإداري | 0.843 | 0.918 |
| | المتوسط العام | 0.753 | 0.868 |

تشير النتائج في الجدول أعلاه أن معامل الثبات لجميع محاور وفقرات لاستمارة الاستبانة قد بلغ 75% تقريباً وبمعامل صدق 87% تقريباً، وهي تمثل معاملات ثبات وصدق مرتفعة، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات والصدق وبدرجة مميزة، وعليه يمكن اعتبار هذه المعاملات مفيدة للدراسة مما يؤهلها بأن تكون أداة الدراسة مناسبة وفعالة ويمكن تطبيقها بثقة ويجعل منها صالحة لأغراض التحليل.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة كليات الاقتصاد في بعض الجامعات الليبية (بنغازي، سرت و عمر المختار) مما يحملون مؤهلات علمية (دكتوراه وماجستير) وباختلاف درجاتهم العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر، محاضر مساعد) وقد تم استبعاد فئة الدرجة العلمية الأدنى (معيد) من مجتمع وعينة الدراسة، وذلك لعدم حصولهم على المؤهل العلمي المطلوب، لم يتمكن الباحثون من حصر مجتمع الدراسة عددياً لعدم وجود إحصائيات حديثة يعتمد عليها.

فيما يتعلق بعينة الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، حيث تم نشر استمارة استبيان باستخدام تقنية (Google Forms) على بعض مواقع التواصل الاجتماعي مثل (Face book, Viper, etc)، حيث تم استلام 42 استمارة صالحة للتحليل، وفي مثل هذه الحالات لا يمكن تحديد نسبة الاستجابة لعدم معرفة ما تم توزيعه من استمارات.

الدراسة التحليلية

تنقسم الدراسة التحليلية إلى جزئين الأول خصص للإحصاء الوصفي في حين افرء الجزء الثاني للإحصاء الاستدلالي، وفيما يلي عرض لأهم التحليلات التي تم إجرائها:

الإحصاء الوصفي:

سيتم في هذا القسم من الدراسة تحليل المتغيرات الديموغرافية وصفياً لممارسي الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية، بالإضافة إلى التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (الإليات العملية والطرق العلمية) وذلك على النحو التالي:

الفئات الجنسية

تم تقسيم إجابات المتغير إلى إجابتان ذكور وإناث والجدول التالي يبين أهم النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (5) الفئات الجنسية الممارسة للفساد المالي والإداري

| ت | البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|---------------|-------|-----------------|-------------------|---------|-----------------|
| 1 | الرجال | 42 | 4.4286 | 0.6678 | 1 | 89% |
| 2 | النساء | 42 | 2.9048 | 1.0314 | 2 | 58% |
| | المتوسط العام | 42 | 3.6667 | 0.5702 | | |

يتضح من الجدول رقم (5) أن الرجال أكثر ممارسة للفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية، وهذا يتفق مع ما جاءت به الدراسات السابقة والتي أكدت بأن النساء أقل تورطاً في عمليات الفساد من

الرجال (Swamy et al., 2001; Bowman and Gilligan, 2008; Rivas, 2013)

الفئات العمرية

تم تقسيم هذا المتغير إلى أربع إجابات كما هي مبينة في الجدول رقم (6) أدناه:

جدول رقم (6) الفئات العمرية الممارسة للفساد المالي والإداري

| ت | البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|----------------------------------|-------|-----------------|-------------------|---------|-----------------|
| 1 | أقل من 30 سنة | 42 | 2.6667 | 0.9794 | 4 | 53% |
| 2 | أكثر من 30 سنة إلى أقل من 45 سنة | 42 | 3.7857 | 0.8705 | 2 | 76% |
| 3 | أكثر من 45 سنة إلى أقل من 60 سنة | 42 | 4.2619 | 0.8281 | 1 | 85% |
| 4 | أكثر من 60 سنة | 42 | 3.5714 | 1.1074 | 3 | 71% |
| | المتوسط العام | 42 | 3.5714 | 0.4461 | | |

يلاحظ من الجدول رقم (6) بأن الفئة العمرية من 45 سنة إلى أقل من 60 سنة هي الأكثر الفئات ممارسة للفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية ونسبة 85%. وأقلها ممارسة للفساد الفئة ذات الأعمار الأصغر والأقل من 30 سنة، وهذا ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Torgler and Valev, 2006) بأن كلما زادت الأعمار زادت ممارسة الفساد حتى عم 60 عام، والتي ينقص بعدها ممارسة الفساد.

المستوى التعليمي

تم تجزئة هذا المتغير إلى ثلاث إجابات كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (7) المستوى التعليمي لممارسي الفساد المالي والإداري

| ت | البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|----------------------------|-------|-----------------|-------------------|---------|-----------------|
| 1 | الفئات ذات التعليم العالي | 42 | 3.8571 | 0.7513 | 2 | 77% |
| 2 | الفئات ذات التعليم المتوسط | 42 | 4.0000 | 0.8263 | 1 | 80% |
| 3 | فئات معدومي التعليم | 42 | 3.8571 | 0.9258 | 3 | 77% |
| | المتوسط العام | 42 | 3.9048 | 0.5424 | | |

يبين الجدول رقم (7) بأن الفئات ذات التعليم المتوسط من أكثر تعاملها بالفساد المالي والإداري في ليبيا ونسبة 80%، يلي ذلك الفئات ذات التعليم العالي والفئات معدومة التعليم ونسبة 77%، وفي السياق ذاته أكدت بعض الدراسات بأنه كلما زاد المستوى التعليمي قلت عمليات الفساد المالي والإداري في البلدان (Cheung and Chan, 2008; Truex, 2011; Hakhverdian and Mayne, 2012).

القطاعات

تم تحديد إجابتان فقط لهذا المتغير وتم تجاهل إجابة ثالثة والمتمثلة في القطاعات المختلطة وهي غير موجود في ليبيا حالياً، والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتحصل عليها من هذا المتغير:

جدول رقم (8) القطاعات الممارسة للفساد المالي والإداري

| ت | البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|---------------|-------|-----------------|-------------------|---------|-----------------|
| 1 | القطاع العام | 42 | 4.3810 | 0.5823 | 1 | 88% |
| 2 | القطاع الخاص | 42 | 3.2143 | 1.2979 | 2 | 64% |
| | المتوسط العام | 42 | 3.7976 | 0.5186 | | |

يؤكد الجدول رقم (8) بأن الفساد المالي والإداري في القطاع العام أكثر منه في القطاع الخاص، حيث تحصل الأول على نسبة 88% والثاني على نسبة 64%، وهذا يدل على انتشار الفساد في القطاعين على حد سواء ولكن مع التفاوت النسبي لصالح القطاع الخاص (أقل فساداً)، وهذا قد يختلف مع ما توصلت إليه (Burger and Holland, 2006; Gorsira et al., 2003; Buscaglia, 2018).

دوافع الفساد

تم تقسيم هذا المتغير إلى عدد 5 إجابات بدأت من الدوافع الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية يليها السياسية بعدها الثقافية وأخيراً بيئة الأعمال الدولية، والجدول المبين أدناه يوضح أهم النتائج المتوصل إليها.

جدول رقم (9) دوافع الفساد المالي والإداري

| ت | البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|----------------------|-------|-----------------|-------------------|---------|-----------------|
| 1 | الدوافع الاقتصادية | 42 | 4.1905 | 0.8333 | 1 | 84% |
| 2 | الدوافع الاجتماعية | 42 | 3.8810 | 0.8890 | 2 | 78% |
| 3 | الدوافع السياسية | 42 | 3.8810 | 0.8025 | 3 | 78% |
| 4 | الدوافع الثقافية | 42 | 3.8095 | 0.9935 | 4 | 76% |
| 5 | بيئة الأعمال الدولية | 42 | 3.6429 | 0.7908 | 5 | 73% |
| | المتوسط العام | 42 | 3.8810 | 0.5726 | | |

يلاحظ من الجدول رقم (9) بأن الدوافع الاقتصادية كانت الأساس في ظهور الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية ونسبة 84% وحصولها على الترتيب الأول تلتها كلا من الدوافع الاجتماعية والسياسية والثقافية وبيئة الأعمال الدولية على التوالي، وتحصلت الأخيرة على نسبة 73%، بالرغم من أن الأدبيات السابقة أشارت بوضوح أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي سلبية خاصة مع وجود الاستثمار الأجنبي المباشر (Mauro, 1995; Wei

(and Shleifer, 2000) إلا أن الوضع في ليبيا يختلف لان العلاقة بين الفساد المالي والإداري موجبة ولكن في غياب الاستثمار الأجنبي، ولكن هناك من شكك في معدلات نمو الاقتصاد الليبي بأنها غير حقيقية⁴.
الآليات العملية للقضاء على الفساد المالي والإداري
تم استخلاص عدد ست آليات عملية متفق عليها في ادبيات الدراسة مبينة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (10) آليات القضاء على الفساد المالي والإداري

| ت | البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|----------------------------------------|-------|-----------------|-------------------|---------|-----------------|
| 1 | رفع مرتبات الموظفين | 42 | 4.5000 | 0.8039 | 1 | 90% |
| 2 | تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية | 42 | 4.2143 | 0.8981 | 4 | 84% |
| 3 | الحصول على مساعدات دولية | 42 | 2.9762 | 1.2970 | 6 | 60% |
| 4 | تحسين الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري | 42 | 4.0952 | 0.6555 | 5 | 82% |
| 5 | التوعية والتثقيف الإعلامي | 42 | 4.4286 | 0.7696 | 3 | 89% |
| 6 | تنمية الوازع الديني | 42 | 4.4762 | 0.8035 | 2 | 90% |
| | المتوسط العام | 42 | 4.1151 | 0.5720 | | 82% |

يتبين من الجدول رقم (10) بأن زيادة مرتبات الموظفين يعتبر من أهم الآليات العملية للقضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا، حيث تحصل على الترتيب الأول وبأهمية نسبية 90%، لان تدني المرتبات يسهم بشكل أو بآخر إلى دفع الموظف إلى اللجوء إلى أساليب غير مشروعة لتحسين وضعه المعيشي، وهذا يتفق مع النتائج المتصل إليها في الجدول رقم (9) بأن الدوافع الاقتصادية هي المحرك الأساسي لظاهرة الفساد المالي والإداري، ويتفق أيضا مع ما أكدته دراسة (Glaeser and Saks (2006) بأن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين الفساد ونمو الدخل للعمالة

في الترتيب الثاني حلت آلية تنمية الوازع الديني وبأهمية نسبية 90% أيضا، لان الوازع الديني يلعب دورا حيويا في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة والمجتمع الليبي بصفة خاصة على اعتبار أن المجتمع الليبي هو الوحيد على مستوى العالم ذو الأغلبية المسلمة السنية وعلى المذهب الملكي، وفي الترتيب السادس والأخير كانت آلية الحصول على المساعدات الدولية، والسبب يرجع إلى أن ليبيا ومنذ اكتشاف النفط في أوائل الستينيات من القرن الماضي لم تعتمد على المساعدات الدولية.

4 انظر

<https://www.afrigatenews.net/article/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82/>

الطرق العلمية لمكافحة الفساد المالي والإداري

حددت الدراسة عدد أربعة طرق علمية لمكافحة الفساد المالي والإداري هي: الحوكمة وأخلاقيات المهنة والإصلاح المؤسسي والمحاسبة القضائية، والجدول التالي يبين أهم النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (11) الطرق العلمية لمكافحة الفساد المالي والإداري

| ت | البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | الأهمية النسبية |
|---|------------------------|-------|-----------------|-------------------|---------|-----------------|
| 1 | الحوكمة أو لحكم الرشيد | 42 | 4.7857 | 0.5196 | 1 | 96% |
| 2 | أخلاقيات المهنة | 42 | 4.6429 | 0.4849 | 3 | 93% |
| 3 | الإصلاح المؤسسي | 42 | 4.5238 | 0.5054 | 4 | 90% |
| 4 | المحاسبة القضائية | 42 | 4.7381 | 0.4450 | 2 | 95% |
| | المتوسط العام | 42 | 4.6726 | 0.4038 | | |

يتضح من الجدول رقم (11) بأن الحوكمة تحصلت على الترتيب الأول وبأهمية نسبية 96%، نظراً لأهميتها في مكافحة هذه الظاهرة، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة، في حين أن الإصلاح المؤسسي جاء في الترتيب الأخير وبأهمية نسبية 90%، هذا لا يعني عدم أهمية الإصلاح المؤسسي ومساهمته في مكافحة الظاهرة محل الدراسة.

الإحصاء الاستدلالي

يقسم هذا الجزء إلى جزئين الأول مخصص أساساً لاختبار الاعتدال في حين تطرق الثاني لاختبار فرضيات الدراسة وفقاً

للسياق التالي:

اختبار الاعتدال

يجري اختبار الاعتدال لتحديد ما إذا كانت البيانات نوزعة طبيعياً من عدمه، وفي كل حالة ستحدد نوعية الاختبارات التي ستختبر بها فرضيات الدراسة، حيث يفضل استخدام اختبار العينة الواحدة كولموغوروف سميروف (Kolmogorov-Smirnov) فإذا بينت نتيجة الاختبار أن البيانات

موزعة طبيعياً فإن الاختبارات التي تستخدم سوف تأخذ الطابع المعلمي (Parametric Tests) وتحديدًا عندما تكون نتيجة الاختبار (P value < $\alpha = 0.05$)، أما إذا كانت البيانات غير موزعة طبيعياً فإن الاختبارات المستخدمة ستأخذ الطابع اللامعلمي (Non-Parametric Tests) وتحديدًا عندما تكون نتيجة الاختبار (P value > $\alpha = 0.05$)، والجدول التالي يبين أهم نتائج اختبار الاعتدال:

جدول رقم (12) اختبار العينة الواحدة كولموغوروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov

| البيان | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة الدلالة |
|-----------------------------------------|-------|-----------------|-------------------|--------------------|
| الفئات العمرية | 42 | 3.5714 | 0.4461 | 0.000 ^c |
| الدوافع | 42 | 3.8810 | 0.5726 | 0.000 ^c |
| النوع | 42 | 3.6667 | 0.5703 | 0.001 ^c |
| التعليم | 42 | 3.9048 | 0.5424 | 0.004 ^c |
| القطاعات | 42 | 3.7976 | 0.5187 | 0.000 ^c |
| آليات القضاء على الفساد المالي والإداري | 42 | 4.1151 | 0.5720 | 0.000 ^c |
| طرق مكافحة الفساد المالي والإداري | 42 | 4.6726 | 0.4038 | 0.000 ^c |

يلاحظ من الجدول رقم (12) بأن قيمة الدلالة لجميع متغيرات الدراسة كانت اقل من مستوى المعنوية لهذه الدراسة $P < \alpha = 0.05$ value، وبناء على نتائج اختبار الاعتدال المستخدم والتي أوضحت بأن البيانات غير موزعة طبيعياً، وبالتالي سيتم تبني الاختبارات لا معلمية لا بارومترية (Non-Parametric Tests) لاختبار فرضيات الدراسة.

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

وتنص الفرضية على " لا توجد مظاهر للفساد المالي والإداري في ليبيا متمثلة في الصفات الشخصية للممارسين له (مثل العمر، الدوافع، الجنس، المستوى التعليمي والقطاعات).

$$H_{10} : \mu \geq 3$$

$$H_{11} : \mu > 3$$

وبناء على نتائج اختبار الاعتدال والذي أوضح بأن البيانات غير موزعة طبيعياً فأن اختبار الإشارة وهو أحد الاختبارات اللامعلمية والأنسب في هذه الحالة لوجود عينة واحدة مستقلة، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (13) اختبار الاشارة (Sign Test) اختبار ذو الحدين (Binomial Test) للسمات الشخصية لممارسي الفساد

| البيان | التصنيف | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة الدلالة |
|----------------|------------|-------|-----------------|-------------------|--------------|
| الفئات العمرية | المجموعة 1 | 8 | 3.5714 | 0.4461 | 0.000 |
| | المجموعة 2 | 34 | | | |
| | الإجمالي | 42 | | | |
| الدوافع | المجموعة 1 | 3 | 3.8810 | 0.5726 | 0.000 |
| | المجموعة 2 | 39 | | | |
| | الإجمالي | 42 | | | |
| النوع | المجموعة 1 | 12 | 3.6667 | .5702 | 0.008 |
| | المجموعة 2 | 30 | | | |
| | الإجمالي | 42 | | | |
| التعليم | المجموعة 1 | 2 | 3.9048 | 0.5424 | 0.000 |
| | المجموعة 2 | 40 | | | |
| | الإجمالي | 42 | | | |
| القطاعات | المجموعة 1 | 6 | 3.7976 | 0.5186 | 0.000 |
| | المجموعة 2 | 36 | | | |
| | الإجمالي | 42 | | | |

يلاحظ من الجدول رقم (13) بان القيمة الاحتمالية كانت أقل من مستوي المعنوية ($P \text{ value} < \alpha$) لجميع الصفات أو السمات الشخصية لممارسي ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية، كما أن المتوسط الحسابي كان أعلى من المتوسط الافتراضي، على سبيل المثال أعداد من هم اقل من المتوسط الافتراضي للفئات العمرية 8 في حين من هم أعلى من المتوسط الحسابي كان عددهم 34، ويمكن القياس على ذلك بالنسبة لباقي السمات الشخصية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسية الأولى ولا ترفض الفرضية البديلة الرئيسية الأولى التي تنص على " توجد مظاهر للفساد المالي والإداري في ليبيا متمثلة في الصفات الشخصية للممارسين له (مثل العمر، الدوافع، الجنس، المستوي التعليمي و القطاعات).

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على " لا تتوفر آليات عملية وطرق علمية للحد من الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية.

$$H_{20} : \mu \geq 3$$

$$H_{21} : \mu > 3$$

وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الإشارة (Sign Test) والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

جدول رقم (14) اختبار الإشارة (Sign Test) ذو الحدين (Binomial Test) للآليات العملية والطرق العلمية لمكافحة الفساد

| البيان | التصنيف | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة الدلالة |
|-----------------------------------|------------|-------|-----------------|-------------------|--------------|
| آليات القضاء على الفساد | المجموعة 1 | 4 | 4.1151 | 0.5720 | 0.000 |
| | المجموعة 2 | 38 | | | |
| طرق مكافحة الفساد المالي والإداري | الإجمالي | 42 | | | |
| | المجموعة 1 | 0 | 4.6726 | 0.4038 | 0.000 |
| | المجموعة 2 | 42 | | | |
| الإجمالي | | 42 | | | |

يلاحظ من الجدول رقم (14) بأن قيمة الدلالة (الاحتمالية) أقل من مستوى المعنوية المحدد في هذه الدراسة ($P \text{ value} < \alpha$)، كما أن المتوسطات في المجموعة الثانية لكل من آليات القضاء على الفساد وطرق مكافحته كانت أكبر من المتوسط الافتراضي $3 > \mu$ ، وعليه ترفض الفرضية الصفريّة الرئيسية الثانية ولا ترفض الفرضية البديلة الرئيسية الثانية والتي تنص "تتوفر آليات عملية وطرق علمية للحد من الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

وتنص هذه الفرضية على "

لا توجد علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين الصفات الشخصية لممارسي الفساد المالي والإداري في ليبيا والآليات العملية والطرق العلمية للحد من الفساد المالي والإداري.

$$H_{30} : -0.5 \leq r \leq 0.5$$

$$H_{31} : -0.5 > r < 0.5$$

وبما أن البيانات غير موزعة طبيعياً فسيتم اختبار العلاقات عن طريق احتساب معامل الارتباط الرتب (سبيرمان) وذلك وفقاً للجدول التالي:

يتبين من الجداول أرقام (13-14) أن أغلب علاقات الارتباط كانت أقل من 0.5 وأكبر من -0.5، في بعض الحالات كانت العلاقات بين المتغيرات أكبر من 0.5، إلا أنها محسوبة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.01$)، وعليه يمكن القول بأنه لا توجد علاقات قوية بين المتغيرات، وبناء عليه لا ترفض الفرضية الصفريّة الرئيسية الثالثة المنصوص عليها أعلاه وترفض الفرضية البديلة الرئيسية الثالثة

جدول رقم (15) علاقات الارتباط لبيرسون بين الخصائص الشخصية لممارسي الفساد المالي والإداري في ليبيا والآليات العملية للقضاء على الفساد

| القطاعات | | المستوي التعليمي | | | النوع | | الدوافع | | | | | الفئات العمرية | | | البيان | | |
|--------------|--------------|------------------------|----------------------------|---------------------------|----------|---------|----------------------|------------------|------------------|--------------------|--------------------|----------------|----------------|---------------|--------|----------------|---------------------------------------------|
| القطاع الخاص | القطاع العام | الفئات معدهومي التعليم | الفئات ذات التعليم المتوسط | الفئات ذات التعليم العالي | النساء | الرجال | بيئة الأعمال الدولية | الدوافع الثقافية | الدوافع السياسية | الدوافع الاجتماعية | الدوافع الاقتصادية | أكثر من 45 سنة | أكثر من 30 سنة | أقل من 30 سنة | | | |
| -0.120 | 0.382* | 0.356* | 0.592** | -0.206 | -0.175 | 0.314* | -0.207 | 0.025 | -0.362* | 0.206 | 0.200 | -0.076 | 0.202 | 0.387* | -0.006 | معامل الارتباط | رفع مرتبات الموظفين |
| 0.450 | 0.013 | 0.021 | 0.000 | 0.190 | 0.267 | 0.043 | 0.189 | 0.877 | 0.019 | 0.191 | 0.205 | 0.634 | 0.199 | 0.011 | 0.969 | قيمة الدلالة | |
| 0.204 | -0.014 | 0.383* | -0.234 | 0.266 | -0.185 | 0.537** | 0.324* | 0.598** | 0.300 | 0.432** | 0.635** | 0.369* | -0.140 | -0.142 | 0.270 | معامل الارتباط | تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية |
| 0.195 | 0.929 | 0.012 | 0.135 | 0.088 | 0.241 | 0.000 | 0.036 | 0.000 | 0.054 | 0.004 | 0.000 | 0.016 | 0.377 | 0.371 | 0.083 | قيمة الدلالة | |
| 0.582** | -0.639** | -0.038 | -0.181 | 0.394** | 0.278 | -0.166 | 0.441** | -0.024 | -0.034 | -0.153 | 0.120 | 0.275 | -0.365* | -0.136 | 0.123 | معامل الارتباط | الحصول على مساعدات دولية |
| 0.000 | 0.000 | 0.813 | 0.252 | 0.010 | 0.075 | 0.293 | 0.003 | 0.881 | 0.829 | 0.332 | 0.450 | 0.078 | 0.017 | 0.389 | 0.440 | قيمة الدلالة | |
| -0.033 | 0.078 | -0.071 | -0.351* | -0.007 | -0.093 | -0.067 | 0.207 | 0.288 | 0.146 | 0.550** | 0.435** | -0.084 | -0.325* | -0.023 | 0.160 | معامل الارتباط | تحسين ظروف الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري |
| 0.834 | 0.623 | 0.657 | 0.022 | 0.965 | 0.558 | 0.675 | 0.188 | 0.064 | 0.358 | 0.000 | 0.004 | 0.596 | 0.036 | 0.886 | 0.311 | قيمة الدلالة | |
| -0.386 | 0.413** | -0.131 | -0.024 | -0.323* | -0.264 | -0.056 | -0.143 | 0.073 | -0.061 | 0.339* | 0.160 | -0.334* | -0.074 | 0.437** | 0.186 | معامل الارتباط | التوعية والتثقيف الإعلامي |
| 0.012 | 0.007 | 0.406 | 0.878 | 0.037 | 0.091 | 0.723 | 0.367 | 0.644 | 0.701 | 0.028 | 0.310 | 0.030 | 0.639 | 0.004 | 0.239 | قيمة الدلالة | |
| -0.498** | 0.168 | -0.165 | 0.196 | -0.490** | -0.549** | -0.035 | -0.458** | -0.294 | -0.245 | -0.173 | 0.019 | -0.358* | 0.097 | 0.569** | 0.170 | معامل الارتباط | تنمية الوازع الديني |
| 0.001 | 0.287 | 0.295 | 0.212 | 0.001 | 0.000 | 0.824 | 0.002 | 0.059 | 0.117 | 0.274 | 0.906 | 0.020 | 0.542 | 0.000 | 0.281 | قيمة الدلالة | |

* $\alpha = 0.05$ ** $\alpha = 0.01$

جدول رقم (16) علاقات الارتباط لبيرسون بين الخصائص الشخصية لممارسي الفساد المالي والاداري في ليبيا والطرق العلمية لمكافحة الفساد

| القطاعات | المستوي التعليمي | | | | النوع | | الدوافع | | | | | الفئات العمرية | | | | البيان | | |
|----------|------------------|--------------|-----------------------|----------------------------|---------------------------|---------|---------|----------------------|------------------|------------------|--------------------|--------------------|----------------|----------------|---------------|--------|----------------|-------------|
| | القطاع الخاص | القطاع العام | الفئات معدهمي التعليم | الفئات ذات التعليم المتوسط | الفئات ذات التعليم العالي | النساء | الرجال | بيئة الأعمال الدولية | الدوافع الثقافية | الدوافع السياسية | الدوافع الاجتماعية | الدوافع الاقتصادية | أكثر من 45 سنة | أكثر من 30 سنة | أقل من 30 سنة | | أقل من 60 سنة | |
| | -0.023 | 0.220 | 0.136 | 0.040 | 0.148 | -0.273 | 0.051 | 0.083 | 0.027 | 0.011 | 0.111 | 0.199 | 0.219 | 0.180 | 0.130 | -0.125 | معامل الارتباط | الحكومة او |
| | 0.886 | 0.161 | 0.391 | 0.803 | 0.351 | 0.080 | 0.748 | 0.600 | 0.864 | 0.946 | 0.485 | 0.208 | 0.164 | 0.253 | 0.413 | 0.432 | قيمة الدلالة | لحكم الرشيد |
| | 0.139 | -0.093 | 0.287 | -0.358* | .456** | -0.201 | 0.183 | 0.206 | 0.357* | 0.238 | 0.091 | 0.186 | 0.500** | -0.109 | -0.357* | 0.011 | معامل الارتباط | أخلاقيات |
| | 0.380 | 0.558 | 0.065 | 0.020 | 0.002 | 0.203 | 0.245 | 0.190 | 0.020 | 0.130 | 0.568 | 0.239 | 0.001 | 0.491 | 0.020 | 0.946 | قيمة الدلالة | المهنة |
| | -0.089 | 0.000 | 0.191 | -0.203 | 0.203 | -0.385* | 0.211 | 0.017 | 0.141 | 0.132 | -0.160 | 0.056 | 0.344* | 0.034 | -0.166 | 0.079 | معامل الارتباط | الإصلاح |
| | 0.575 | 1.000 | 0.227 | 0.197 | 0.198 | 0.012 | 0.180 | 0.915 | 0.372 | 0.404 | 0.311 | 0.722 | 0.025 | 0.830 | 0.293 | 0.619 | قيمة الدلالة | المؤسسي |
| | 0.200 | -0.263 | 0.219 | -0.409** | 0.252 | -0.291 | 0.210 | 0.237 | 0.477** | 0.506** | -0.094 | 0.116 | 0.535** | -0.304 | -0.323* | 0.151 | معامل الارتباط | المحاسبة |
| | 0.205 | 0.092 | 0.164 | 0.007 | 0.107 | 0.061 | 0.183 | 0.131 | 0.001 | 0.001 | 0.556 | 0.465 | 0.000 | 0.050 | 0.037 | 0.340 | قيمة الدلالة | القضائية |

* $\alpha = 0.05$ ** $\alpha = 0.01$

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:

وتنص الفرضية على "لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للصفات الشخصية لممارسي للفساد المالي والإداري في ليبيا على الآليات العملية والطرق العلمية للحد من الفساد المالي والإداري في ليبيا"، وبناء على نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والذي أكد على عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وطالما لا توجد علاقة ارتباط قوية فإنه يمكن القول بعدم وجود أثر للسمات الشخصية على الآليات العملية والطرق العلمية للحد من الفساد المالي والإداري في ليبيا، وهذا يدل على أن الفساد المستشري في ليبيا لا تجدي معه الآليات العملية للقضاء عليه ولا الطرق العلمية للحد منه، وخلاصة القول أنه قد تكون هناك آليات وطرق أخرى لم تتطرق إليها هذه الدراسة والتي قد تحد من هذه الظاهرة المستشرية في المجتمع الليبي مثل المحاسبة والمسألة والشفافية والنزاهة.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: أن الرجال أكثر من النساء في ممارسة الفساد المالي والإداري في ليبيا، وأن القطاع العام مستشري في الفساد المالي والإداري أكثر من القطاع الخاص، كما أن الدوافع الاقتصادية تعتبر المحفز الأساس لظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا، بالإضافة إلى أن أكثر الفئات العمرية ممارسة للفساد المالي والإداري هي الفئة الواقعة أعمارها ما بين 45 سنة إلى 60 سنة، وأخيراً أن الفئات ذات التعليم المتوسط اعتبرت من أكثر الفئات ممارسة للفساد المالي والإداري.

وخلصت الدراسة أيضاً بأن من أهم الآليات العملية للقضاء على الفساد المالي والإداري في ليبيا تكمن في زيادة مرتبات الموظفين، الأمر الذي قد يجنبهم ممارسة هذه الظاهرة، يليها مباشرة تنمية الوازع الديني، في المقابل كانت الحوكمة أو الحكم الرشيد من أهم الطرق العلمية لمكافحة الفساد المالي والإداري، يأتي بعدها المحاسبة الجنائية، ولكن بينت الدراسة بأن الصفات أو السمات الشخصية لممارسي الفساد المالي والإداري في ليبيا ليس لها أثر على كلا من الآليات العملية للقضاء على الفساد المالي والإداري و الطرق العلمية لمكافحة الفساد المالي والإداري.

وتنوع المساهمة العلمية لهذه الدراسة في كونها من الدراسات الأولية التي تناولت ظاهرة الفساد المالي والإداري من الناحية التطبيقية، حيث أن معظم الدراسات السابقة تناولت الظاهرة من الناحية النظرية وإن تطرقت لها من الجوانب العملية فإنها لم تدرس أثر الآليات العملية للقضاء على الفساد المالي والإداري والطرق العلمية لمكافحة الفساد المالي والإداري، وهذا تحديداً ما تطرق لها هذه الدراسة بالاختبار والتحليل.

بالرغم من المساهمة العلمية لهذه الدراسة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض جوانب القصور في هذه الدراسة وخاصة في النواحي المنهجية يمكن بيانها على النحو التالي: أولاً - اعتمدت الدراسة على استقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية (عمر المختار - بنغازي - سرت) وهذه الفئة لا تلاحظ الفساد المالي والإداري بصورة مباشرة ولكن هم أكثر طائفة لديها الاحساس بذلك. ثانياً - استخدمت الدراسة استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وهذا الأسلوب له العديد من السلبيات في مقدمتها أنه لا يفي بمتطلبات العمق في تحليل البيانات حول الظاهرة محل الدراسة.

خرجت الدراسة بتوصيات من شأنها الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري المستشري في ليبيا منها أولا - وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد المالي والإداري على غرار ما سلكته بعض الدول العربية والإقليمية والدولية، والاستفادة من تجاربها. ثانيا - دراسة إمكانية تطبيق بعض المعايير الصادرة عن المنظمات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد المالي والإداري، منها على سبيل المثال لا الحصر مجموعة العمل المالي (FATF) ولها إصدارات لاغراض مكافحة غسل الاموال وتمويل، ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وإصدارته متمثلة في معايير المحاسبة الحكومية والتي تعزز الشفافية في قطاعات الدولة، فضلا عن استخدام الاساليب الادارية الحديثة مثل الحكومة الالكترونية.

واخيرا يقترح الباحثون بعض التوصيات الخاصة بالدراسات المستقبلية خاصة بإعادة تطبيق هذه الدراسة ولكن مع إجراء تعديلات يمكن عرضها في السياق التالي: أولا - في نواحي عينة الدراسة - فتغيير عينة الدراسة الى من هم يراقبون الفساد مثل ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الادارية قد يعطي صورة أكثر وضوحا عن الفساد في ليبيا. ثانيا - في نواحي طريقة البحث - فتغيير طريقة جمع البيانات الى المقابلة الشخصية والملاحظة والمستندات واتباع استرجاعية دراسة الحالة من شأنه تقديم فهم معمق لظاهرة الفساد المالي والاداري في ليبيا.

المراجع

المراجع العربية

- ابراهيم، نوال طارق (2016) "الفساد المالي والإداري : مفهومه , أسبابه , أنواعه وسبل معالجته في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 33، (34)، 224 - 242
- البرغثي، وليد ابراهيم محمد (2018) "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية دراسة ميدانية على موظفي ديوان المحاسبة الليبي في مدينة بيجازي"، مجلة الدراسات الاقتصادية المجلد الأول، العدد الثاني: 161-191.
- بن عزوز، محمد (2016) "الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7: 197-219
- بوطورة، فضيلة ونوفل سمالي (2019) "تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحة"، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، المجلد 2: 1-19
- جاسم، فائز عبد الحسن (2014) "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي الإداري: دراسة استقصائية لنظام الرقابة الداخلية في مديرية الموارد المائية في محافظة ميسان"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 16 .
- جودي، حيدر حمزة (2011) "دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقتها بمكافحة الفساد المالي والإداري دراسة تحليلية في موازنات حكومة العراق"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4 العدد 12، 125 - 142.
- حسين، وسام نعمة (2014) دور القواعد الأخلاقية لمهنة المراجعة في دعم إجراءات الكشف عن عمليات الاحتيال المالي دراسة استطلاعية لآراء عينة من المراجعين في محافظة صلاح الدين ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 31: 226-252.

- خليف، سلطان أحمد ومجيد حميد مجيد (2011) "إستراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الإداري"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (87)، 86-95.
- خُمسي، بن رجم محمد (2016) "الفساد المالي والإداري في الجزائر: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 13، (40)، 64-100.
- داود، تغريد داود سلمان (2015) "الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي (اسبابه، انواعه، مظاهره، وسبل معالجته)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10(33) 95-112.
- زروقي، يحي (2017) "اخلاقيات الاعمال والفساد الاداري للموظف العام: دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية تلمسان"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان - الجزائر.
- زوي، أكرم علي وخالد عبد الواحد النخاط (2013) "واقع الخوصصة في ليبيا: الإطار التشريعي - الإجراءات التنفيذية - المشاكل والصعوبات"، المؤتمر العلمي للاستثمار والخوصصة والملتقي المصاحب له تحت شعار تحديات الواقع وآمال التنمية، 26-2013/3/28م طرابلس - ليبيا.
- شراد، وافية (2015) "مساهمة أخلاقيات الإدارة في مكافحة الفساد اداري: دراسة حالة مؤسسة -سوناطراك وسونلغاز"، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون إداري، غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.
- الشربجي، عادل محمد وعبد السلام محمد المايل "واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآثار وسبل مكافحته"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الاول، العدد الثاني: 221-241.
- الشويرف، عادل أحمد وعادل رمضان حيدر (2013) "أسباب الفساد المالي والإداري: من وجهة نظر موظفي ديوان المحاسبة"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 1 العدد 2: 362-390.
- صيام، وليد زكريا ومنى حسن عبد الله (2019) "أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 7، العدد 2: 199-225
- عادل الكاسح إنبية (2017) "مكافحة الفساد المالي والاداري في ليبيا :الواقع والتحديات: مع الاشارة إلى تجارب بعض الدول"، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، الجزء الأول، 11 - 13 ديسمبر 2017 الخمس - ليبيا.
- عبد الجبار، اسامه عبد المنعم (2012) دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات ألساهمه العامة الاردنيه من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 35 العدد 91: 60-81.
- عبد الكافي، أشرف سالم وطاهر فرج ابراهيم (2019) "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الرابع: 118-149.

- عبود، علي سكر (2010) "تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري: دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد1، 119-138.
- عريقيب، سعاد عبد السلام وربيعة عاشور أحمد المبسوط (2018) البيعة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره (دراسة تحليلية للفترة 2003-2016)، آفاق علمية: مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، العدد 1: 56-110.
- عزيزة الشهبي وفدوى التارقي وافطيم الجهاني (2019) "مدى توافر آليات حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري بقطاع التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين الواقعة بنطاق منطقة بنغازي"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني: 183-211.
- القماطي، يوسف محمد طاهر (2018) المتقدم في التحليل الاحصائي باستخدام (SPSS)، منشورات مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي، بنغازي - ليبيا
- القماطي، يوسف محمد ويحي سعد الشويب وأكرم علي زوي (2018) "دور آليات الحوكمة في اكتشاف عمليات غسل الأموال: دراسة على مصرف ليبيا المركزي"، مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية الواقع والطموح، 11-12 نوفمبر 2018، البيضاء - ليبيا.
- الكبيسي. عبد الستار عبد الجبار (2013) "واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء: دراسة استطلاعية في الاردن"، مجلة الدراسات الامنية، العدد 7: 161/198.
- الفطيسي، عبد الغني (2014) "الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا (دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008م 2012)، المجلة الجامعة، عدد17، مجلد 1: 189-212.
- مجلس قيادة الثورة (السلطة التشريعية سابقا - فترة السبعينيات من القرن العشرين) (1970) قانون الحجز الإداري رقم (152) لسنة 1970م.
- محمد، بن عزوز (2016) "الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 197-219.
- محمد، جازية جبريل (2016) "ظاهرة الفساد الإداري في ثقافة المجتمع الليبي"، مجلة المفكرة القانونية، العدد 6.
- محمد، موفق عبد الحين وعلي عباس كريم (2004) "أربع مضادات حيوية للوقاية من حمى الفساد المستشرية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 10 (67)، 326-360.
- مشكور، سعود جايد وحيدر عباس عبد (2016) "علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاربة الفساد المالي والإداري" (دراسة على في عينة مختارة من المدققين)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1، العدد 24: 235-263.
- مصرف ليبيا المركزي (2012) منشور رقم (7) بشأن مكافحة غسل الأموال لسنة 2012م.
- مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية سابقا - الفترة ما قبل 2011) (1986) قانون من أين لك هذا رقم (3) لسنة 1986م.
- مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية سابقا - الفترة ما قبل 2011) (2005) قانون التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد رقم (10) لسنة 2005م.

- مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية سابقا - الفترة ما قبل 2011) (2005) قانون مكافحة غسل الأموال رقم (2) لسنة 2005م.
- مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية سابقا - الفترة ما قبل 2011) (1979) قانون الجرائم الاقتصادية رقم (2) لسنة 1979م.
- مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية سابقا - الفترة ما قبل 2011) (1996) قانون التطهير رقم (10) لسنة 1996م.
- المؤتمر الوطني العام (السلطة التشريعية السابقة - الفترة ما بعد 2012) (2014) قانون مكافحة الفساد رقم (11) لسنة 2014م.
المراجع الأجنبية
- Aidt, T. S. (2003), "Economic analysis of corruption: a survey," The Economic Journal, **113**(491): F632-F652.
- Argandoña, A. (2003), "Private-to-private corruption," Journal of business ethics, **47**(3): 253-267.
- Bowman, D. M. and G. Gilligan (2008), "Australian women and corruption: The gender dimension in perceptions of corruption," JOAAG, **3**(1): 1-9.
- Burger, E. S. and M. S. Holland (2006), "Why the private sector is likely to lead the next stage in the global fight against corruption. , 30, 45.," Fordham International Law Journal, **30**(1): 45-74.
- Burns, J. and R. W. Scapens (2000), "Conceptualizing management accounting change: an institutional framework," Management Accounting Research, **11**(1): 3-25.
- Buscaglia, E. (2003), "Controlling organized crime and corruption in the public sector," Forum on crime and society, **3**(12).
- Cahan, S., W. Zhang and D. Veenman (2011), "Did the Waste Management Audit Failures Signal Lower Firm-Wide Audit Quality at Arthur Andersen?," Contemporary Accounting Research, **28**(3): 859-891.
- Cheung, H. Y. and A. W. Chan (2008), "Corruption across countries: Impacts from education and cultural dimensions," The Social Science Journal, **45**(2): 223-239.
- Claessens, S., \ and B. B. Yurtoglu (2013), "Corporate governance in emerging markets: A survey," Emerging markets review, **15**: 1-33.
- Coglianesi, C. (2007), "Legitimacy and corporate governance," Del. J. Corp. L., **32**: 159.
- Dearden, S. (2003). The challenge to corruption and the international business environment. Corruption and governance in Asia, Springer: 27-42.
- Dela Rama, M. (2012), "Corporate governance and corruption: Ethical dilemmas of Asian business groups," Journal of Business Ethics, **109**(4): 501-519.
- Glaeser, E. L. and R. E. Saks (2006), "Corruption in america," Journal of public Economics, **90**(6-7): 1053-1072.
- Gorsira, M., L. Steg, Denkers, A., and W. Huisman (2018), "Corruption in organizations: Ethical climate and individual motives," Administrative Sciences, **8**(1): 1-19.
- Hakhverdian, A. and Q. Mayne (2012), "Institutional trust, education, and corruption: A micro-macro interactive approach.," The Journal of Politics, **74**(3): 739-750.
- Hogdson, G. M. and S. Jiang (2007), "The economics of corruption and the corruption of economics: an institutionalist perspective," Journal of Economic Issues, **41**(4): 1043-1061.

- Ijeoma, N. B. (2015), "Empirical analysis on the use of forensic accounting techniques in curbing creative accounting.," International Journal of Economics, Commerce and Management, **3**(1): 1-15.
- Jain, A. K. (2001), "Corruption: A review," Journal of economic surveys, **15**(1): 71-121.
- Kayrak, M. (2008), "Evolving challenges for supreme audit institutions in struggling with corruption," Journal of financial crime, **15**(1): 60-70.
- Koh, A. N., L. Arokiasamy and C. L. A. Suat (2009), "Forensic accounting: Public acceptance towards occurrence of fraud detection," International Journal of Business and Management, **4**(11): 145-149.
- Li, Y. (2010), "The case analysis of the scandal of Enron. , (), .," International Journal of business and management, **5**(10): 37.
- Mauro, P. (1995), "Corruption and growth," The quarterly journal of economics, **110**(3): 681-712.
- (1998), "Corruption and the composition of government expenditure,," Journal of Public economics, **69**(2): 263-279.
- Mohammed, U. (2013), "Corruption in Nigeria: A challenge to sustainable development in the fourth republic," European Scientific Journal, ESJ, **9**(4).
- Moll, J., J. Burns and M. Major (2006). Institutional theory. Methodological issues in accounting research: theories and methods. Z. Hoque. London, Spiramus Press Ltd.
- Mukoro, D. (2013), "The role of forensic accountants in fraud detection and national security in Nigeria," Managerial and Decision Economics, **17**: 90-106.
- Nelson, K. K., R. A. Price and B. R. Rountree (2008), "The market reaction to Arthur Andersen's role in the Enron scandal: Loss of reputation or confounding effects?," Journal of Accounting and Economics, **46**(2-3): 279-293.
- Otman, W. and E. Karlberg (2007), The Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning, Berlin Springer
- Porter, M. E. and D. Yergin (2006), "National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya," Cambridge Energy Research Associates (CERA)
- Rivas, M. F. (2013), "An experiment on corruption and gender," Bulletin of Economic Research, **65**(1): 10-42.
- Romano, R. (2004), "The Sarbanes-Oxley Act and the making of quack corporate governance," Yale LJ, **114**: 1521.
- Stockemer, D. and A. Sundström (2013), "Corruption and citizens' satisfaction with democracy in Europe: what is the empirical linkage?," Zeitschrift für Vergleichende Politikwissenschaft, **7**(1): 137-157.
- Sullivan, J. D. (2009). The moral compass of companies: Business ethics and corporate governance as anti-corruption tools, Global Corporate Governance Forum.
- Swamy, A., S. Knack, Y. Lee and O. Azfar (2001), "Gender and corruption," Journal of development economics, **64**(1): 25-55.
- Torgler, B. and N. T. Valev (2006), "Corruption and age," Journal of bioeconomics.-133 :(2)8 ، 145.
- Treisman, D. (2007), "What have we learned about the causes of corruption from ten years of cross-national empirical research?," Annu. Rev. Polit. Sci., **10**: 211-244.

- Truex, R. (2011), "Corruption, attitudes, and education: Survey evidence from Nepal.," World Development, **39**(7): 1133-1142.
- Van Rijckeghem, C. and B. Weder (2001), "Bureaucratic corruption and the rate of temptation: do wages in the civil service affect corruption, and by how much?," Journal of Development Economics, **65**(2): 307-331.
- Vandewalle, D. (2006), A History of Modern Libya, Cambridge, Cambridge University Press
--- (2012), A history of modern Libya, Cambridge University Press
- Veblen, T. (1898), "Why is economics not an evolutionary science? 1," Quarterly Journal of Economics **12**(4): 373-397.
- Venard, B. and M. Hanafi (2008), "Organizational isomorphism and corruption in financial institutions: Empirical research in emerging countries," Journal of Business Ethics, **81**(2): 481-498.
- Wei, S. J. and A. Shleifer (2000), "Local corruption and global capital flows," Brookings papers on economic activity, **2**: 303-346.
- Wu, X. (2005), "Corporate governance and corruption: A cross-country analysis," Governance, **18**(2): 151-170.